

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

سبل تنفيذ حكم قضائي لفائدة متقاعدي شركة لافارج هولسيم في مواجهة هذه الأخيرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

في وقتٍ قطعت بلادنا أشواطاً كبيرة على درب إقرار دولة الحق والقانون. وأيضاً في الوقت الذي تتقدم فيه بلادنا نحو أعمال الحماية الاجتماعية بمفهومها الشامل، لا تزال هناك نوازل متعددة يرفض فيها البعض، أو يتلصق على الأقل، في تنفيذ أحكام وقرارات قضائية نهائية بعد استيفاء جميع مراحل التقاضي.

في هذا السياق، احتكم متقاعدو شركة لافارج هولسيم المغرب إلى القضاء في مواجهة الشركة. وبعد إصدار حكم نهائي، لا تزال الشركة ترفض تنفيذه. ويتعلق الأمر موضوعاً بالحق في التغطية الصحية. وذلك حسب ما هو متوفر لدينا من معلومات أفادنا بها عددٌ من المتقاعدين المعنيين خلال استقبال فريقنا النيابي لهم.

وملخص النازلة هو أنه كان هناك اتفاق بين شركة لافارج إسمنت وممثلي أجراءها، منذ 1982، يقضي برفع مساهمة العمال النشيطين المتعلقة بالتغطية الصحية، إلى الضعف، في مقابل تمكين المتقاعدين من الاستمرار في الاستفادة من التغطية الصحية دون أداء أي اشتراك. وفي ذلك نموذج حي للتضامن والتعاقد الاجتماعي بين العمال.

وفي سنة 2016 تم اندماج شركة لافارج إسمنت وهولسيم المغرب، بما تُوّج بظهور شركة لافارج هولسيم المغرب، ولم تتغير، لا قانوناً ولا اتفاقاً، شروط الاستفادة من التغطية الصحية، حيث ظل الوضع على ما كان عليه إلى حدود سنة 2019.

وفي سنة 2019 فرضت الشركة، بشكلٍ انفرادي ومتعسف، على المتقاعدين أداء مساهمة في التغطية الصحية، رغم أنه سبق لهم أداء مساهمات مضاعفة حينما كانوا نشيطين، كما سبق ذكره.

بناءً عليه، نساألكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير العملية الممكن اتخاذها من أجل دفع الشركة المعنية نحو تسوية الوضعية المذكورة، أساساً من خلال تنفيذ الحكم القضائي الصادر لفائدة متقاعديها، وذلك تكريساً لما خلص إليه القضاء من إنصافٍ لهم.

وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني